في ندوة الحوار الوطني من أجل اليمن:

أكاديميون وسياسيون يدعون إلى التفاعل البناء مع مبادرة رئيس الجمهورية

التأكيد على وضع سقف زمني وتحديد إطار موضوعي ملزم لقضايا الحوار

■ «صنعاء/سبأ

دعا أكاديميون وناشطون سياسيون كافة القوى السياسية إلى التجاوب البناء مع مبادرة فخامة الأخ رئيس الجمهورية بما يضمن المحافظة على أسس التداول السلمي للسلطة وتحقيق أمن واستقرار الوطن والمواطن.

وأكد المشاركون في ندوة نظمتها جامعة صنعاء أمس بعنوان «الحوار الوطني من أجل اليمن» برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة على أهمية إشراك كافة قوى المجتمع في مجريات الحوار الوطني ممثلة في منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والمؤسسات الاكاديمية والبحثية، وطالبوا بوضع سقف زمني للحوار ومن قبله تحديد إطار موضوعي ملزم يبين طبيعة قضايا الحوار ونطاقها الموضوعي وأهمية إخضاع بعض مسائل الخلاف الموضوع بين اطراف الحوار للأسس العلمية المرجعية بعيداً عن الاجتهادات الفردية والضبابية والغموض المفاهيمي الذي قد يعتري بعض الأطروحات.

وشددوا على أهمية تبني اطراف الحوار رؤية عملية بخصوص بناء الثقة فيما بينهم عبر إجراءات تستهدف خفض مستوى التوتر الإعلامي إلى حدوده الدنيا، وإدراك المتحاورين ضرورة اعتماد مبدأ التوافق والمرونة النسبية بما لا يخل بمواقفها المبدئية من قضايا الحوار بما يحقق أمل الشعب في تجاوز الازمة السياسية الراهنة، ونبه المشاركون بأن معيار تقييم الشعب لأداء اطراف الحوار سيعتمد على مدى التزامها بقضايا الوطن المصيرية وأسس تقدمه وازدهاره على كافة المستويات.

وهدفت الندوة التي عقدت بمشاركة ٤٠ اكاديميا وناشطا سياسيا إلى الاسهام في وضع الأسس العلمية التي ينبغي أن ينطلق منها الحوار الوطني الذي دعا إليه فخامة الأخ الرئيس في مبادرته الاخيرة امام مجلسي النواب والشورى.

واهتمت الندوة بالتعريف بما تكتسبه المبادرة من أهمية لتحقيق انفراج سياسي إزاء جميع القضايا موضع الخلاف بين السلطة والمعارضة واتاحة الفرصة للعودة إلى طاولة الحوار والوصول إلى توحيد الصفوف لتغليب مصلحة الوطن على جميع الاعتبارات.

وفي المستهل قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن فخامة رئيس الجمهورية قدم الاربعاء الماضي مبادرة جاءت في ظرف صعب ووقت مناسب كانها تنزع فتيل شيء مهيئ للانفجار.

واستعرض أهم مضامين المبادرة وما قدمته من حلول وإجراءات لجميع المسائل موضع الاختلاف بين قوى السلطة والمعارضة، بما فيها التأكيد على تحديد مدة الفترة الرئاسية بعشر سنوات من فترتين، والإعلان أن لا توريث للسلطة.

وبين الوزير صالح باصرة من وجهة نظره أن أحزاب اللقاء المشترك والتجمع الوطني مطلوب منهم مبادلة هذه المبادرة بشيء من الترحيب كون الوطن وطن الجميع وإذا لم تأخذ الأمور بحسن نية فإن البلاد ستبقى في الأزمة ولن تخرج منها.

ولفت إلى ما أورده فخامة الرئيس في المبادرة من قول بأنه لن يعاند أو يقامر وسيغلب مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى.. مؤكداً في هذه الجزئية أن على أحزاب اللقاء المشترك أن لا يقامروا حتى يتسنى للجميع الوصول إلى الاستقرار السياسي الذي هو مرهون بالحوار.

ورأى أن المبادرة تتيح الفرصة لمن هو اليوم في المعارضة ليصبح مستقبلا في سدة الحكم عبر التداول السلمي للسلطة وتجنيب البلاد كثيرا من الازمات وتمكن الجميع من التنافس لتكون فترة حكم أي منهم هي الافضل عبر ما يحققه من إنجازات لصالح الوطن ومستقبل أبنائه.

ودعا الوزير باصرة إلى أن لا يقتصر الحوار على قضية الانتخابات والتعديلات الدستورية وإنما تتسع دائرته لتشمل مناقشة متعلقات الوضع الاقتصادي وقضية الجنوب والمحافظات الجنوبية، وقضية صعدة وغيرها من القضايا على الساحة الوطنية.

وقال: لا يمكن الدخول في انتخابات نيابية وتعديلات دستورية دون إجماع وطني وبالتالي فإن فخامة رئيس الجمهورية استوعب الأوضاع وأدرك أنه لا يمكن الدخول في انتخابات إلا بإجماع وطني.

ونبه باصرة بأن أوضاع وطبيعة المجتمع اليمني معقدة أكثر من أي دولة أخرى كونه شعباً مسلحاً ولديه مشاكل اقتصادية وسياسية معقدة وأي اختلاف سيؤدي إلى نتائج لا تُحمد عقباها يكون الخاسر الأول فيها الوطن والمواطن وأمنه واستقراره ووحدته.

وناشد الجميع التعاون للوصول إلى حلول لجميع القضايا وأن تحل مشكلة التعليم وقضايا التعلم حتى تكون هناك مستقبل وأجيال قادرة على حل قضاياها بكافة الأساليب الحضارية.

من جانبه حذر رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم من ما اعتبره أجندة خارجية تحاول تفتيت الوطن العربي عبر اثارة المشاكل الداخلية لتجعل شعوب المنطقة تتفتت من الداخل.. مستشهدا بما حدث في القضية الفلسطينية وفي العراق ولبنان واليوم في مصر.

وقال الدكتور طميم: كلنا في خارطة الطريق التي وضعوها لتفتيت الشرق الأوسط والمناطق التي فيها ثروات لم تطلها تلك المخططات التقسيمية كون تلك القوى تعمل على استغلالها والاستيلاء على مقدراتها.

وأثرى المشاركون محاور الندوة برؤى وتوضيحات قربت ما على الفرقاء السياسيين اتخاذه في المرحلة الراهنة من خطوات مسؤولة سيحاسبهم عليها التاريخ إما بالسلب أو الإيجاب، وضرورة أن يكون الوطن هو الحزب الاكبر الذي تنتمي إليه وتعمل في ظله ولأجله جميع الأحزاب.

وأوضحوا أن على المؤتمر الشعبي العام بصفته الحزب الحاكم أن يصيغ من خطاب فخامة الرئيس مبادرة مكتوبة تقدم إلى أحزاب اللقاء المشترك وجميع الأحزاب ليتم الحوار عليها والانطلاق منها لحل جميع الإشكاليات العالقة.

أشاد بدور المعهد في تنمية وتعزيز القدرات الفنية للبرلمان

نائب رئيس مجلس النواب يلتقي مديري المعهد الديمقراطي ومشروع «استجابة» لتعزيز ودعم آليات صنع السياسات العامة

■ «صنعاء/سبأ

التقى نائب رئيس مجلس النواب حمير بن عبدالله الاحمر أمس بصنعاء المدير المقيم للمعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية هيذرفيرن ومعها بيري ريد مدير مشروع استجابة.

وأثناء اللقاء أطلع مدير المعهد ومدير مشروع «استجابة» نائب رئيس مجلس النواب على الأهداف الرئيسية لمشروع «استجابة» والتي تتضمن تعزيز آليات صنع السياسات العامة وتنفيذها وكذا زيادة الشفافية والمشاركة العامة في آلية صنع السياسات إلى جانب ترويج ودعم مشاركة المجتمع المدني في تطوير وتنفيذ السياسات العامة، كما أطلعت مسئولة المعهد الوطني الديمقراطي نائب رئيس مجلس النواب على ملخص للأنشطة للعام ٢٠١٠م تناول تقييم البرامج والأنشطة المشتركة بين المجلس والمعهد.

واستعرضت أيضا البرنامج والأنشطة المزمع إقامتها خلال العام الجاري ٢٠١١م بالتنسيق مع مجلس النواب، حيث أفاد مدير مشروع استجابة أن مشروع استجابة ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ويستهدف بناء قدرات المؤسسات وتحسين نوعية الخدمات العامة وتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرار، مشيرا إلى أن المشروع سيعمل مع الدوائر الحكومية في سبيل مكافحة أشكال الفساد وتعزيز القدرات كما سيعمل مع منظمات المجتمع المدني والمواطنين للعب دور أساسي في المشاركة في وضع السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، كما جرى في اللقاء بحث عدد آخر من الموضوعات المتصلة بالأنشطة والفعاليات القائمة بين المعهد ومجلس النواب على قاعدة البرامج ومشاريع العمل المنفذة خلال الفترة الماضية وبآفاق مستقبلية.

من جانبه عبر نائب رئيس مجلس النواب حمير الاحمر عن تقديره لدور المعهد الوطني الديمقراطي في وضع البرامج وآليات العمل المشتركة والهادفة لتنمية وتعزيز قدرات البرلمان في الجانب الفني وآليات مناقشة الموضوعات المعروضة على البرلمان بشقيها التشريعي والرقابي والاستفادة من خبرات وتجارب البرلمانات الأخرى بما يدفع التجربة البرلمانية اليمنية طفرات إلى الامام، فيما أكدت المدير المقيم للمعهد الوطني الديمقراطي على أهمية مواصلة وضع وتنفيذ البرامج المقامة بين المعهد والبرلمان مقدرة الدعم الذي يحظى به المعهد من قبل المجلس في تنفيذ الفعاليات المشتركة وبما يدفع بأهدافهما المنشودة إلى مستوى أفضل.

حضر اللقاء عضو مجلس النواب عبدالرحمن المحبشي.

مكافحة الفساد والمالية تتفقان على آليات تفعيل القانون المالي للوقاية والحد من الفساد

■ «صنعاء /سبأ

أقر اجتماع عقد أمس بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تفعيل أحكام القانون المالي رقم ٨ لسنة ١٩٩٠م للوقاية والحد من الفساد خصوصا ما يتعلق بالمادتين ٦٣ و٦٤ من القانون.

واتفق الاجتماع برئاسة المهندس أحمد محمد الانسي رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وضم وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي وأعضاء الهيئة وقيادات بوزارة المالية على أن يقوم ممثلو الوزارة في الجهات الإدارية للدولة بالإبلاغ الفوري إلى هيئة مكافحة الفساد عن المخالفات التي ترتكب في تلك الجهات إلى جانب وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

واعتبر الاجتماع هذا الاتفاق إعمالا للفقرة "ب" من المادة ٤٤ من قانون مكافحة الفساد التي تنص على كل من علم من الموظفين العموميين أثناء تأديته لوظيفته أو بسبب ذلك بوقوع جريمة من جرائم الفساد أن يبلغ عنها فورا إلى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما يتوافر لديه من معلومات حولها.

وأكد الاجتماع انه سيتم تطبيق حكم المادة ٤١ من قانون مكافحة الفساد على كل من يتأخر في إبلاغ الهيئة عن هذه المخالفات والتي تقضي المعاقبة بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين ريال كل من يخالف حكم المادة ٤٤ الفقرة "ب" من القانون ذاته.

واقر الاجتماع الذي حضره وكيل وزارة المالية لقطاع الحسابات الحكومية الدكتور محمد غالب الزعيتري والوكيل المساعد للقطاع ذاته ناجي جابر ومستشار وزارة المالية محمد مهيوب، توحيد وتنسيق جهود الرقابة للحد من الفساد ومحاسبة المخلين، ومتابعة استيفاء قيمة الضمانات المالية المتعلقة بالبيانات الجمركية.

وأشار المجتمعون إلى أن هذه القرارات والإجراءات تأتي ضمن جهود الدولة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في منع الفساد والوقاية منها وإعمالاً للمادة ١٦٥ من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد التي تنص على أن للهيئة أن تستعين بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أو أي جهة رقابة أخرى للقيام بمهمة معينة ورفع نتائج ما يتم التوصل إليه إلى الهيئة.

يذكر أن المادة ٦٣ من القانون المالي للوقاية والحد من الفساد تنص أن على ممثلي وزارة المالية في كافة الجهات الخاضعة لهذا القانون التي يعملون بها الامتناع عن التأشير على كل أمر صرف يتضمن مخالفة مالية ويجب عرضها كتابة فور اكتشافها على السلطة المختصة مصدرة الأوامر فإذا أصرت على الصرف رغم ذلك فيتحمل المسئولية مصدر الأوامر أو متخذ القرار ويقوم ممثل وزارة المالية بالصرف وإبلاغ وزير المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كتابة بموضوع المخالفة بمجرد وقوعها، وعلى هذه الجهات سرعة التحقيق فورا عن المخالفة.

وتنص المادة ٦٤ من القانون ذاته أن على رؤساء الجهات الخاضعة لهذا القانون وكذا ممثلي وزارة المالية إبلاغ كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بحوادث الاختلاس والسرقة والحريق والإهمال والتبذير وما في حكم ذلك فور اكتشافها ولا يخل هذا باختصاصات رؤساء الجهات المعنية في اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للأنظمة النافذة.

تواصل ردود الأفعال الإيجابية تأييداً لمبادرة رئيس الجمهورية

منظمات المجتمع المدني تدعو القوى السياسية إلى الاستجابة لنداء الحوار والانتصار لمصالح الوطن وأبنائه

■ «الثورة/حمدي دوبلة

تواصلت ردود الأفعال الإيجابية من قبل منظمات المجتمع المدني تأييداً لمبادرة رئيس الجمهورية للحوار الوطني.

وفي هذا الصدد أعرب منتسبو مكتب الثقافة بمحافظة إب ورؤساء وأعضاء المنتديات الثقافية والإبداعية بالمحافظة عن تأييدهم للمبادرة السياسية الوطنية الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية والتي أعلنها أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى الاسبوع الماضي.. مشيرين إلى أن ما تضمنته هذه المبادرة قد عكس حكمة ووطنية فخامته وكذا حرصه الصادق والقوي على الوطن والشعب ومكتسباته الوطنية.

وأضافوا في بيان "مذيل" بعشرات الأسماء لمثقفي وأدباء إب، تلقت "الثورة" نسخة منه، أن مضامين هذه المبادرة الرئاسية قد فضحت زيف الإشاعات حول التوريث والتأييد كما أنها أعطت أحزاب اللقاء المشترك فرصة أخرى هامة للاضطلاع بمسؤولياتها لبناء الوطن وأعمال السلوك الديمقراطي الحضاري والعودة إلى طاولة الحوار بدلاً من المكايدات والإضرار بمصالح الوطن وخلق المزيد من الإثارات والاضطرابات والفتن التي لن ينجو منها أحد مؤكدين انضمامهم لخيار وإرادة الشعب اليمني بكل فئاته وأطيافه والهادفة إلى حماية الوطن ومكتسباته من تآمرات وقلاقل.

إلى ذلك ثمن ملتقى شباب السبعين المبادرة الرئاسية داعياً اللجنة الرباعية لعدم تجاهل مصالح الوطن والاستجابة الفورية لنداءات الحوار والخروج بقرارات توافقية سريعة للسير قدماً بمسيرة التنمية في الوطن بعيداً عن الفوضى وإثارة الفتن.

وجدد ملتقى شباب السبعين في بيان، تلقت الثورة نسخة منه، رفضه القاطع لكل الأعمال والممارسات التي من شأنها تعزيز ثقافة الإقصاء وبث الأحقاد والكراهية بين أبناء الوطن الواحد وكل أشكال الدعوات العنصرية والطائفية والسلالية والمناطقية.

ودعا ملتقى الشباب السلطة والمعارضة إلى عدم استغلال البسطاء من الناس والدفع بهم للنزول للشارع دون مراعاة العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن ذلك وسيدفع ثمنها الوطن وابناؤه.. مؤكداً على ضرورة قيام الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل إصلاحات اقتصادية حقيقية تساهم في الحد من البطالة وتدعم جهود محاربة الفساد.

صرف أقساط إعادة الإعمار لـ١٠١ مستفيد بصعدة

■ صعدة/سبأ

سلم محافظ صعدة طه عبدالله هاجر ومعه أمين عام المجلس المحلي للمحافظة محمد العماد أمس شيكات بمبالغ الإعانات المقدمة من الدولة عبر صندوق إعادة الإعمار لـ١٠١ من المتضررين بمناطق صعدة القديمة والعقاب وآل الصيفي والمصاعبة والحميدان، جراء أحداث فتنة التخريب والتمرد التي شهدتها المحافظة بمبلغ ٤٢مليون ريال، وشملت الإعانات المصروفة ٤٥ منزلا و٥٦ مزرعة.

حيث توزعت الدفعة الأولى على ١٥ مستفيداً بمناطق العقاب وآل حميدان بقيمة ٨ ملايين و٣٢٤ ألف ريال، وشملت الثانية ٢٦ مستفيدا بمناطق صعدة القديمة وآل عقاب بقيمة ١٤ مليونا و٦١١ ألف ريال.

وتوزعت الدفعة الثالثة على ٢٦ مستفيداً بمناطق صعدة القديمة وآل عقاب بقيمة ٩ ملايين و٣٦٠ ألف ريال والرابعة على مستفيدين بمنطقة المصاعبة بقيمة مليون و٣٢٧ ألف ريال.

فيما استفاد من الدفعة الخامسة ٣٠ مستفيداً بمناطق صعدة القديمة وآل عقاب وآل حميدان وآل الصيفي بقيمة ٨ ملايين و٧٦٠ ألف ريال.

وأثناء تسليم الشيكات أشار المحافظ إلى الدور الذي يضطلع به الصندوق في إعمار المحافظة والمساهمة في إحلال السلام والأمن.. مبينا أنه سيتم إعمار كافة المناطق التي تضررت جراء أحداث التخريب والتمرد بمبلغ عشرين ملياراً، مؤكدا أهمية تضافر الجهود لإنجاح عملية الإعمار وإحداث تنمية شاملة في المحافظة.

من جانبه أشار مدير عام صندوق إعمار صعدة المهندس عادل الجيلاني إلى أهمية إحلال السلام والأمن لإنجاح جهود إعادة إعمار الممتلكات في مختلف المناطق المتضررة .. مشيداً بجهود قيادة المحافظة في تسهيل مهمة الصندوق.

حضر تسليم الشيكات وكيل المحافظة المساعد صالح مبخوت.

مؤتمر تأسيسي للمنتدى القضائي بشبوة

■ «شبوة/سبأ

انتخب المؤتمر التأسيسي لفرع المنتدى القضائي بمحافظة شبوة أمس بمبنى محكمة استئناف المحافظة بمدينة عتق قيادة لفرع المنتدى مكونة من خمسة أعضاء أساسيين برئاسة أحمد صالح حبتور.

وفي افتتاح المؤتمر الذي عقد تحت شعار «للارتقاء بمستوى العمل القضائي والالتزام باصول هذه الوظيفة وأدائها وقيمتها الرفيعة» القى محافظ المحافظة الدكتور علي حسن الأحمدي والمشرف العام على أعمال المؤتمر القاضي صالح ناصر طاهر كلمتين أشارتا إلى أهمية تشكيل هذا المنتدى لمنتسبي جهاز القضاء وبما يسهم في رفع مداركهم وقدراتهم القضائية والثقافية والاجتماعية، منوهين بأهمية تعزيز أشكال التعاون والتنسيق بين أجهزة القضاء والنيابة العامة والأمن والسلطات المحلية المختصة في المحافظة مع مراعاة عدم التدخل أو المساس باستقلالية القضاء ولما من شأنه معالجة القضايا الخلافية بين المتنازعين وسرعة البت والفصل فيها ضمانا لتحقيق وإرساء دعائم العدالة والأمن والاستقرار في ربوع المحافظة .

وكان رئيس محكمة استئناف المحافظة رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر القاضي محمد أحمد الكيلة قد استعرض أهداف وبرامج المؤتمر والتحضيرات والأنشطة التي تم تنفيذها لضمان إنجاح انعقاد المؤتمر في موعده المحدد.

حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مدير أمن المحافظة العميد الركن أحمد علي المقدشي ورئيس نيابة استئناف المحافظة علي بن هامل ومدير عام محكمة استئناف المحافظة مبارك ناصر الحرملي وعدد من المسئولين.

استقبال الدفعة الجديدة يبدأ في الـ١٩ من الشهر الجاري

معهد القضاء يقر خطة التدريب والتطبيق العملي والمنهج الدراسي للعام ٢٠١١/٢٠١٢م

■ «صنعاء/سبأ

أقر مجلس المعهد العالي للقضاء في اجتماعه أمس، برئاسة وزير العدل رئيس المجلس الدكتور غازي الاغبري، خطة التدريب والتطبيق العملي لطلاب قسم الدراسات التخصصية العليا للدفع ١٧، ١٨، ١٩ للعام الدراسي ٢٠١١ – ٢٠١٢م، والمقرة من المجلس العلمي بالمعهد.

وتضمنت الخطة محاضرات عامة في قواعد إصدار الأحكام، واستخدام السجلات الخاصة بالمحاكم، وإدارة الجلسات، والمنازعات الإدارية، والسلوك القضائي، والتدريب على الأعمال المتعلقة بالتوثيق والإثبات، وأعمال أمناء السر، والتدريب على إدارة الجلسات من خلال ملازمة القضاة أثناء جلسات المحاكم وكتابة المحاضر وعمل مشاريع الأحكام ودراسة القضايا القديمة.

كما شملت الخطة محاضرات إرشادية في المواضيع المتعلقة بواقع القضاء اليمني، وزيارات لمصلحة السجن المركزي والجوازات والمعمل الجنائي، بالإضافة إلى محاضرات في قواعد إجراءات التحقيق وتكييف الجريمة والمرافعة أمام المحاكم، والقواعد العامة للطعن في الأحكام وتثبيتها والدفوع الموضوعية والإجرائية، وقانون التوثيق والسجل العقاري، والملكية الفكرية وحمايتها وفن التعامل مع المحامين، وحقوق الإنسان، والتجارة الالكترونية، والمعاملة الالكترونية، والتعامل مع الخبراء والإثبات الالكتروني، وآداب المرافعة وجرائم الحاسوب ووسائل إثباتها.

كما اقر المجلس المنهج الدراسي لقسم الدراسات التخصصية العليا للعام ٢٠١١ – ٢٠١٢م في دبلوم الشريعة الإسلامية المتعلق بالأحوال الشخصية وأصول الفقه، والمواريث الشرعية، ودبلوم القانون العام المتعلقة بقانون العقوبات الخاص والإجراءات الجزائية، والقانون الإداري والدستوري والتشريعات المالية والطب الشرعي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكذلك دبلوم القانون الخاص المتعلق بقوانين المدنية والإثبات والدولي الخاص والمرافعات والتجاري، بالإضافة إلى مدونة السلوك القضائي، والإدارة القضائية.

كما اقر مجلس المعهد العالي للقضاء خطة التدريب السنوية للعام ٢٠١١م بقسم التأهيل المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعوان القضاء المقرة من المجلس العلمي بالمعهد والتي تمثلت في صياغة الأحكام وإصدارها والإدارة القضائية ودورها في حسن الأداء وسرعة البت في القضايا وأعمال أقلام الكتاب وأمناء السر، والأمناء الشرعيين وإجراءات التنفيذ واشكالياته والطلبات والدفوع بالإضافة إلى جرائم الصحافة وحقوق المتهم.

كما اقر خطة القبول للدفعة العشرين لقسم الدراسات التخصصية من حيث عدد الطلاب الذين سيتم قبولهم ومراحل القبول والبرنامج الزمني لتنفيذ الخطة، والتي تبدأ فيها مرحلة القيد والتسجيل في ١٩ فبراير الجاري إلى ٢ مارس القادم.

الثورة
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء – شارع المطار
نائب رئيس التحرير
ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير:
محمد عبدالماجد العريقي
ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير
جمال فاضل
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480880
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز : 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
الضالع/ تلفاكس: 431372 لحج/ تلفاكس: 602096 عمران/ تلفاكس: 613388